سلسلة الدراسات الاجتماعية
العدد (٧٣)

التعاونيات الخليجية
"تاريخ ومستقبل"

إعداد
الدكتور محمود منصور عبدالفتاح
الدكتور يوسف الياس الدكتورة جيهان أبوزيد
الدكتور محمد محي الدين الدكتورة هند الخليفة
الأستاذ محمد علي الكندري

المحتويـات

الصفحة

تقديم المكتب التنفيذي .....

البحث الأول – معالم السياسة الاجتماعيـة للتعاونيـات ودورها المأمول في التنمية المـستدامة بدول المجلس .....
إعداد: أ.د/محمود منصور عبدالفتاح

البحث الثانـي – قراءة في التشريعات التعاونية الخليجية وكيفية تطويرها .....
إعداد: الأستاذ الدكتور يوسف الياس

البحث الثالـث – تجارب دولية في التعاونيات .....
إعداد: الدكتورة جيهان أبوزيد

البحث الرابـع – آثار الأزمة الاقتصادية على التعاونيـات في دول المجلس .....
إعداد: أ.د/محمد محمود محي الدين

البحث الخامس – واقع ومـستقبل التعاونيـات فـي دول المجلس.....
إعداد: الدكتورة هند الخليفة

البحث السادس – الحركة التعاونية الكويتية ودورها فـي تنمية المجتمع .....
إعداد: الأستاذ محمد علي الكندري

معالم السياسة الاجتماعية
للتعاونيات ودورها المأمول في التنمية المستدامة
بدول المجلس

تقديم:

في إطار جهودها لتطوير سياسة اجتماعية تلعب التعاونيات فيها دوراً يتناسب مع أهميتها الاقتصادية والاجتماعية ومع كونها من أفضل السبل والآليات التنموية فقد تضمنت وثائق اجتماع الدورة (٢٥) لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعـــاون لدول الخليج العربي (نوفمبر ٢٠٠٨م) بنداً مستقلاً لمناقشة تقرير حول التعاونيات والعمل التعاوني في دول المجلس. وكان المكتب التنفيذي بالتعاون والتنسيق مع وزارة الشئون الاجتماعية بدولة الإمارات العربية المتحدة والحلف التعـــاوني الدولي قد نظم الملتـــقى الثاني للتعاونيات تحت شعار"حوكمة ومسئولية اجتماعية أفضل للتعاونيات" وذلك خلال الفترة من ١-٣ يونيو ٢٠٠٨م في مدينة أبوظبي، وفيه خصصت فعاليات اليوم الثالث من هذا الملتقى لندوة حول واقع ومستقبل التعاونيات في ظل العولمة.

وفي تاريخ لاحق في أكتوبر ٢٠١٠م تم تنظيم اللقاء التعاوني الأول بالمملكة العربية السعودية. وفي إطار نفس الاهتمام تحددت الفترة من ٤-٦ يناير ٢٠١١م (تأجل الموعد إلى الفترة ٨-١٤ ابريل ٢٠١٢م) موعداً لانعقاد المؤتمر الخليجي الأول حول دور التعاونيات في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية ومدى ملائمة التشريعات التعاونية القائمة

والذي سوف ينظمه المكتب التنفيذي بالتعاون مع وزارة العمل والشئون الاجتماعية بدولة الكويت.

وفي هذا الإطار تم تكليفنا بإعداد ورقة بحثية بعنوان "حول معالم السياسة الاجتماعية للتعاونيات ودورها المأمول في التنمية المستدامة بدول مجلس التعاون".

وقد حاولنا في اعدادنا للورقة الاستفادة من جهود سابقة للتعاونيين والمهتمين بشئون التعاون في دول المجلس وكذلك من أفكار ومفاهيم علم اقتصاد المؤسسات أملا في التوصل إلى استخلاصات مفيدة في مجال السياسة الاجتماعية للتعاونيات ودورها المأمول في دول المجلس وذلك من خلال دراسة الخصوصية التي يتمتع بها دور التعاونيات وأداؤها في مجتمعات دول المجلس مع التركيز على السياسات التنموية والمسئولية الاجتماعية للتعاونيات وما يعوق أدائها لهذا الدور، وكيف يمكن إزالة هذه العقبات وتحقيق الأغراض التي أقيمت من أجلها.

١- الدور التنموي والمسئولية الاجتماعية للتعاونيات:

١- ١ الدور التنموي المباشر للتعاونيات

تزخر أدبيات التنمية والتعاون بالعديد من الدراسات والبحوث حول الدور الذي يمكن أن تؤديه التعاونيات بمختلف صورها في تحقيق العديد من أهداف البرامج التنموية، بل ترصد هذه الدراسات نتائج العديد من التجارب التنموية الناجحة والتي تم فيها الاستعانة بالمدخل

التعاوني في التنمية، وفي الحقيقة فان استعراض كافة أهداف ومحاور العمليات التنموية من جانب ومبادئ العمل التعاوني من جانب آخر يبرهن على تلاقيها وعلى ضخامة حجم الدور الذي يمكن أن تلعبه التعاونيات في تحقيقها على الأخص في الدول النامية ومن بينها دولنا العربية فالتعاونيات يمكنها القيام بالمهام التالية:

- خلق الوسائل المادية والمالية التي يمكن عن طريقها المساهمة في انجاز البرامج الاستثمارية للمجتمع وذلك من خلال تجميع مساهمات الأعضاء سواء كانت مساهمات نقدية أو عينية تمثل أصولا إنتاجية أو حتى في صورة قوة عمل أو معرفة فنية.
- توسيع طاقة السوق الداخلي من خلال ما تحدثه من زيادة للدخول والسلع عن مساهمتها الفعالة في تحقيق زيادة حقيقية للدخول وزيادة حقيقية في الإنتاج.
- يمكن للتعاونيات أن تقوم بأدوار فعالة في مجالات بعينها مثل مجالات التنمية الزراعية والريفية وتحديث الزراعة على وجه الخصوص لمناسبة الروح التعاونية لطبيعة الفلاحين في معظم الدول. وكذلك في حل مشكلة الإسكان وتوزيع السلع الاستهلاكية في المناطق النائية.
- يمكن للتعاونيات أن تنجز مهام عديدة على الصعيد الاجتماعي والثقافي والسياسي إلى جانب مهامها الاقتصادية فعن طريقها يمكن أن تنتشر بين الناس الأفكار الحديثة المتطورة ويتعودوا على ممارسة الديمقراطية والاهتمام بالبيئة وتحقيق جوانب متعددة للتنمية البشرية.

- يمكن للتعاونيات أن تكون الأداة الفعالة للتغلب على مشاكل شرائح اجتماعية كثيرة في المجتمع كالمعاقين والمرأة، وكوسيلة لدمجهم في الحياة الاجتماعية وتعظيم الاستفادة من جهودهم.

من هذا الاستعراض لملائمة التعاونيات كوعاء ومدخل للعمليات التنموية نرى أن التعاون يمكن أن يكون عاملاً مهماً للتطوير وطريقاً يمهد النمو الاجتماعي – الاقتصادي في الدول النامية لما يمكن أن يؤدي في مجال تطوير القوى الإنتاجية وتشييد أنماط أكثر تطوراً من العلاقات الإنتاجية في هذه الدول.

ويتيح تعدد الأنشطة والمجالات التي تعمل فيها التعاونيات إمكانيات واسعة للمساهمة في الأداء الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي للمجتمع.

فالجمعيات التعاونية الاستهلاكية .. تعمل على توفير السلع المختلفة لأعضائها بأفضل أسلوب وأقل تكلفة وأرقى نوعية، ويرجع نجاحها في ذلك إلى اسلوبها التعاوني وتجنبها للوسطاء مما يتمثل في فائدة مباشرة لأعضائها وفائدة غير مباشرة للمجتمع وذلك من خلال انتشارها الجغرافي والنوعي والمهني .. وهنا تجدر ملاحظة النجاح الكبير الذي تلاقيه هذه النوعية من التعاونيات في التجمعات العمالية وبصورة خاصة في المناطق النائية.

والتعاونيات الزراعية .. تتولى عمليات توريد وسائل الانتاج اللازمة لأعضائها بالإضافة إلى خدمات التمويل والتسليف والإرشاد والتأمين ثم تتولى أيضا عمليات تسويق المنتجات الزراعية التعاونية.

والجمعيات التعاونية الإسكانية .. تسعى بالدرجة الأولى إلى توفير مساكن تعاونية ملائمة ومنخفضة التكلفة لذوي الدخول المنخفضة والمتوسطة من أبناء المجتمع وهي بالتالي تساهم مباشرة في تنمية المجتمع عن طريق توفير عامل الاستقرار النفسي لأعضائها مما يدفعهم إلى أن يكونوا عناصر صالحة ومنتجة في المجتمع.

أما التعاونيات الحرفية .. فهي تعمل على تجميع الحرفيين – والعمال – في تنظيمات تعاونية حيث تقوم بتوفير مستلزمات الانتاج وتنظيم العمليات الإنتاجية والمساعدة على تهيئة الظروف الإنتاجية الجيدة والحفاظ على حقوق العمال الحرفيين، ثم تتولى تسويق منتجات الأعضاء بالطرق المختلفة، ولا شك أن هذه التعاونيات قامت – وتقوم – بدور هام في رفع مستوى معيشة أعضائها وتنمية قدراتهم – عن طريق توفير المواد الأولية بأفضل سعر وبأسلوب – الشراء الجماعي – ثم تسويق الانتاج الحرفي بدون اللجوء إلى الوسطاء من خلال عديد من الأساليب من أهمها التعاون بينها وبين التعاونيات الاستهلاكية.

ثم أن هناك العديد من أنواع التعاونيات الخدمية .. والتي تهتم بعمليات التنمية من خلال تقديم الخدمات المختلفة كالتعاونيات المدرسية والخدمات الطبية والصيدلية والسياحية والتأمين ودور الحضانة ودور المسنين والنقل والمواصلات ورعاية المعوقين هذا بالإضافة إلى جمعيات التنمية

الريفية المتكاملة. إن القيمة الاجتماعية للتعاونيات ودورها في التنمية تتضح من الأغراض القريبة والطويلة الأجل. فهي تنظم الأفراد وتوحدهم في كيان مترابط ذات أهداف محددة. يدرك مشاكله ويعمل على حلها. ويدرك مصالحه ويعمل على تحقيقها والدفاع عنها. وهي بذلك قادرة على تنقية المجتمع من عناصر الاستغلال والسماسرة والوساطة، كما أنها تعنى بالمواطن وصحته ومسكنه وتنقي الريف من أسباب التخلف بما تدخله فيه من وحدات محو الأمية والنوادي والعناية بالطفولة والأمومة وكبار السن كل ذلك عن طريق أحداث وأساليب ومشروعات تقوم بها الجمعية التعاونية معتمدة على أعضائها ومواردها الذاتية بالدرجة الأولى.[١]

وإذا كانت التنمية ما هي إلا التغيير الاجتماعي – الاقتصادي الذي يستهدف زيادة مستويات الرخاء الاقتصادي والرفاه الاجتماعي والرضاء النفسي لسكان المجتمع على مر الزمن، بما يصبح التعاون – بصفته أحد صيغ التغير الاجتماعي – وسيلة لتحقيق التنمية. والتغيرات المطلوب إحداثها لتحقيق تلك التنمية المتواصلة بها والتعجيل بحدوثها.

ويمكن تلخيص أهم التغيرات الهيكلية التي يحدثها انتشار التعاونيات في المجتمعات العربية بصورة عامة فيما يلي:

- إعادة تكوين الوحدات الإنتاجية الصغيرة في وحدات أكبر (الأمر الذي يؤدي إلى تقليل عدد الوحدات الاقتصادية واقتراب سعاتها من السعات المثلى مما يمكنها من الاستفادة من وفورات السعة).

[١] الحركة التعاونية في الخليج العربي – الواقع والآفاق – سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية (١٢) – ١٩٨٨م